عموميتها وزعت 5٪ نقدا.. و17٪ تراجع الدين في 2014

صرخوه: «كامكو» تدير أصولا بـ 3,5 مليارات دينار

منى الدغيمي

قالت نائب رئيس مجلس ادارة شركة كامكو للاستثمار انتصار السويدي ان «كامكو» تمكنت خلال 2014 من المحافظة على الربحية التشغيلية التي تحققت في 2013، وذلك على الرغم من المتغيرات العديدة التي اثرت على الاقتصادات المحلية والعالمية وبشكل خاص خلال الربع الرابع من العام والتي ادت الى انخفاض في صافي الارباح للعام 2014.

واضافت خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت امس بنسبة حضور 83٪ ان الشركة استطاعت تسجيل صافي ربح للمساهمين بلغ 1,96 مليون دينار «بواقع 8,2 فلوس للسهم الواحد» وذلك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مقارنة مع 3 ملايين دينار «بواقع 12,6 فلسا للسهم الواحد» في العام المالي 2013».

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للشركة فيصل صرخوه ان الشركة تراهن على تطور الاسواق وعلى عودة الثقة من جديد للمستثمرين بالسوق في الفترة القادمة لتتمكن من تحقيق اهدافها.

واضاف ان «كامكو» تعتمد في الفترة القادمة على الاستقرار وعودة الانتعاش الى السوق من جديد الذي تعتبره التحدي الذي تواجهه في الفترة القادمة مشيرا الى ان الخطة التحوطية للشركة قائمة على المحافظة على اموال المساهمين وذلك بالتركيز أكثر على مجال المخاطر.

واشار الى ان اكبر تحد لـ«كامكو» في النصف الثاني مراجعة بيئة الأعمال واقتناص افضل الفرص، وأكد على ضرورة مساندة هيئة الأسواق للشركات وان تصحح من مسارها معتبرا ان الهيئة قامت بدورها نسبيا في هذا المجال.

انتصار السويدي وفيصل صرخوه خلال عمومية الشركة

الخطة التحوطية للشركة قائمة على المحافظة على أموال المساهمين

«كامكو» ستركز على الأصول المدرة وذات العوائد والمتمثلة في الصناديق

وبين صرخوه ان «كامكو» ستركز على الاصول المدرة وذات العوائد الجيدة والمتمثلة في الصناديق مشيرا الى ان هناك عددا من الصناديق تدرسها الشركة وستطرح المهم منها في الوقت الصحيح.

حجم الأصول

وأضاف في كلمته للمساهمين ان الشركة عززت من الحجم الاجمالي للأصول المدارة لديها لتصل إلى اعلى مستوياتها عند 3,5 مليارات دينار كما في نهاية 2014، مقارنة مع 2,9 مليار دينار في نهاية عام 2013، محققة نموا نسبته 23٪ منها 12٪ أصولا جديدة، و11٪ نموا في الأصول المدارة معتبرا ان «كامكو» اصبحت إحدى كبرى الشركات الخاصة على مستوى المنطقة من حيث حجم الأصول المدارة.

واشار الى ان الشركة استكملت عملية تحسين هيكلها المالي، وذلك من خلال مواصلة خطة التخارج من الاستثمارات غير الأساسية وتخفيض حجم الدين والذي نتج عنه تراجع الدين بشكل ملحوظ بلغت نسبته 17٪ مقارنة مع العام السابق وبنسبة 14٪ «معدل سنوي مركب» منذ عام 2007.

واوضح صرخو في ذات السياق ان حجم اصول الشركة اصبح صغيرا بعد التخارجات من عدة اصول غير مدرة تقلص الى نحو 68 مليون دينار، مشيرا الى ان العوائد التي ترجع على حقوق المساهمين تقدر بنحو 5٪.

الأرباح التشغيلية

وأفاد بان عام 2014 شهد تطورا في الأرباح التشغيلية من الانشطة الأساسية في ادارة الأصول والاستثمارات المصرفية بنسبة 9٪، وتقدما ملحوظا في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة فيما يتعلق بطرح المنتجات والخدمات الاستثمارية المبتكرة، ورغم المتغيرات الاقتصادية تمكنا من تأكيد موقعنا الريادي في الأسواق المحلية والاقليمية في قطاعات إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية».

واضاف صرخوه، «وفيما يتعلق بأداء استثمارات الشركة والمحافظ الاستثمارية والأصول المدارة، كان التخارج الفعال هو العنصر الرئيسي لاستراتيجيتنا. فقد نجحنا بالفعل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض اثار عمليات التصحيح التي شهدتها الأسواق المالية المحلية والاقليمية والعالمية، خصوصا خلال الربع الرابع من 2014».

وتابع قائلا: «نشطت استثمارات الشركة في الأسواق المالية خلال العام 2014، مستندين في اختياراتنا على دراسات وتحليلات للأداء المستمر والتطور المستمر الذي تشهده هذه الاسواق، وبنهاية العام أثبتت استراتيجيتنا نجاحها وفاعليتها. وأسهم التحول النوعي في تغيير استراتيجية محافظنا تدريجيا والتوجه إلى الأسهم ذات العوائد المثبتة والتوزيعات المرتفعة نسبيا والتي اثبتت أفضليتها من حيث الأداء العام مقارنة مع أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة».

غياب صانع السوق

ردا على أحد المساهمين عن غياب دور «كامكو» كصانع سوق قال صرخو ان وجود صناع السوق يحتاج الى أطر تشريعية وتنظيمية وهو ما كان غائبا عن الساحة الكويتية مستدركا ان بالتعديلات الجديدة لقانون هيئة الأسواق سيكون هناك تفعيل لدور صناع السوق، متوقعا انه خلال سنة ستتم آلية تنظيم صانع السوق.

وأكد على ان هناك مطالبة بتفعيل صناع السوق، مشيرا الى ان الفائض الكبير من الاموال التي تتمتع بها الكويت اضافة الى خطط التنمية المطروحة ودعوة القطاع الخاص للمشاركة سينعكس ايجابا على مستوى السوق.

هذا وقد تمت الموافقة على جميع البنود الواردة في جدول اعمال الشركة ولاسيما منها توزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 5 فلوس لكل سهم وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية بعد خصم اسهم الخزينة.

بزيادة طفيفة بلغت 1٪ على أساس شهري

«بيتك»: النشاط الائتماني بالكويت يصل إلى 30,7 مليار دينار في يناير

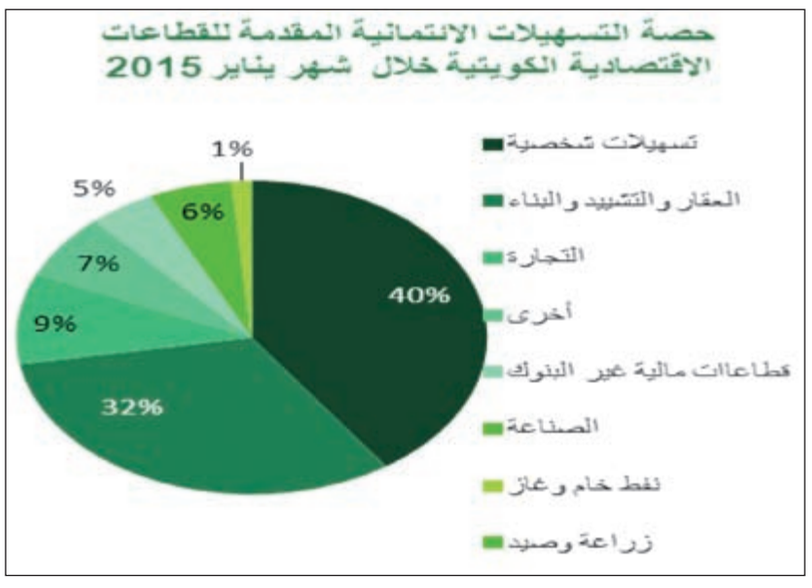

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان نسبة النمو السنوي للنشاط الائتماني في يناير 2015 استقرت مقارنة بنسبة نموه السنوي التي شهدها السوق في ديسمبر 2014، محققا نموا سنويا نسبته 6,2٪ في يناير بما يقترب من 1,8 مليار دينار عن قيمته التي كانت قد سجلت 29 مليار دينار في يناير 2014.

وذكر التقرير ان حجم النشاط الائتماني وصل إلى 30,7 مليار دينار خلال يناير 2015، بزيادة طفيفة سجلها على أساس شهري بأقل من 1٪، وهي أدنى زيادة شهرية شهدها السوق منذ شهر يوليو 2013 وبحوالي 18 مليون دينار في يناير مقارنة بقيمته التي كانت قد بلغت 30,75 مليار دينار في ديسمبر 2014.

وبين التقرير ان حصة النشاط الائتماني ارتفعت نسبيا من إجمالي حجم الودائع، إذ شكلت نحو 82,3٪ من إجمالي الودائع التي وصلت الى 37,4 مليار دينار، فيما تراجع إجمالي حجم الودائع بنسبة تقل عن 1٪ وبحوالي 243 مليون دينار على أساس شهري خلال شهر يناير، في حين سجلت نموا في يناير على أساس سنوي وصلت نسبته 3,1٪ وبنحو 1,1 مليار دينار، بينما شكل حجم الائتمان خلال ديسمبر 2014 نحو 81,7٪ من حجم ودائع القطاعين الخاص والحكومي التي بلغت 37,6 مليار دينار في ديسمبر.

التسهيلات الائتمانية

وذكر التقرير ان مجموعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة تستفيد من النشاط الائتماني الذي يمنحه قطاع البنوك المحلية وتختلف حصة كل قطاع من تلك القروض الممنوحة لديهم، إذ زادت حصة الاقتراض الشخصي إلى 40,2٪ من حجم النشاط الائتماني في شهر يناير، تلاه نشاطا العقار والإنشاءات مجتمعين إذ يستحوذان على نسبة 31,9٪ من حجم التسهيلات الائتمانية (استقرت حصة نشاط القطاع العقاري عند نسبة 25,7٪ من حجم النشاط الائتماني، بينما استحوذ قطاع الإنشاءات على 6,2٪ من حجم الائتمان الممنوح)، وارتفعت نسبيا حصة قطاع التجارة إلى نسبة قدرها 9,4٪ من حجم الائتمان خلال نوفمبر.

وتابع التقرير: «ثم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,7٪ من حجم الائتمان، واستقر قطاع الصناعة ليشكل نسبة قدرها 5,7٪ من حجم النشاط الائتماني، كما استقرت حصة قطاع المؤسسات المالية غير البنوك لتحصل على 4,6٪ من حجم الائتمان، في حين بلغت حصة قطاع النفط الخام والغاز 1,3٪ من حجم الائتمان، وشكل كل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك، وقطاع الخدمات العامة مجتمعين نسبة محدودة لا تتجاوز 0,5٪ من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال يناير».

وقال التقرير انه وبتحليل التسهيلات الائتمانية خلال يناير بحسب حجمها الموجه إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، تراجع حجم الائتمان المقدم للتسهيلات الشخصية بشكل طفيف اقل من 1٪ حوالي 82 مليون دينار، إذ وصلت قيمته إلى 12,4 مليار دينار (40٪ من حجم الائتمان) خلال يناير، مقارنة بنمو شهري ملحوظ خلال ديسمبر 2014، وصلت نسبته الى 2٪ حوالي 247 مليون دينار، وسجلت قيمته 12,5 مليار دينار (40,5٪ من حجم الائتمان).

بينما اقتربت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية من 9٪ في يناير وبقيمة مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي بلغت 10,5٪ في ديسمبر 2014 ونسبة نمو كانت قد وصلت الى 12٪ في يناير 2014، إذ كانت قد وصلت قيمة التسهيلات الممنوحة لهذا النشاط إلى 11,4 مليار دينار في يناير 2014.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي: تسهيلات مقسطة تمثل الحصة الكبرى من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وأخرى موجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، ويمثل النوع الثالث تلك التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية، بينما يشمل النوع الأخير القروض الشخصية الأخرى وهي متنوعة الأغراض.

فقد شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة نموا طفيفا نسبته 1٪ وبحوالي 73 مليون دينار إذ اقتربت قيمتها من 8,2 مليارات دينار (تشكل نحو 66,1٪ من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، مقارنة بنسبة نمو قدرها 1,3٪ وبحوالي 107 ملايين دينار مسجلة نحو 8,1 مليارات دينار (تشكل نحو 65,1٪ من حجم التسهيلات الشخصية) في ديسمبر 2014، بينما سجلت نموا سنويا نسبته 14,9٪ وبما يفوق نحو مليار دينار مقارنة بقيمته في ديسمبر 2014.

بينما تراجع حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية في يناير بنسبة 5,8٪ وبحوالي 165 مليون دينار مسجلا نحو 2,7 مليار دينار (21,5٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال يناير بينما كانت قد شهدت نسبة ارتفاع ملموسة تخطت 5٪ وبحوالي 137 مليون دينار مسجلا نحو 2,8 مليار دينار (22,7٪ من حجم الائتمان الشخصي) خلال ديسمبر، في الوقت الذي تراجعت فيه على أساس سنوي بنسبة قدرها 2,2٪ في يناير 2015، ونسبة نمو محدودة قدرها 1٪ في يناير 2014، ونسبة نمو سنوي ملحوظة قدرها 3,5٪ في ديسمبر 2014.

● باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

«الوطني»: توقعات بتراجع نمو الاقتصاد السعودي إلى 2,8٪ في 2015

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد السعودي إلى 2,8٪ في 2015 من 3,6٪ في 2014، كما من المحتمل ان يستقر الناتج النفطي، فيما يتوقع أن يعتدل نمو القطاع غير النفطي، إلا انه سيبقى صحيا، وذلك في ظل البيئة المالية الانكماشية إثر تراجع أسعار النفط، ولكن مع تجاوز قيمة الاحتياطات الحكومية 730 مليار دولار وتدني الدين الحكومي، أصبح بمقدور السلطات المالية ان تعتمد سياسات أكثر توسعية في ظل البيئة الحالية لتستمر في دعم الاقتصاد المحلي من خلال الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق على خطة التنمية، على الرغم من العجز المتوقع في ميزانية العامين 2015 و2016. ويظل كل من الاستثمار في قطاع التعليم والقطاع الخاص وتعزيز معدلات التوظيف أهم أولويات الحكومة. ومن المفترض أن يحافظ نشاط قطاع المستهلك على قوته مدعوما باستمرار نمو الائتمان الذي من المحتمل أن يسجل بدوره تباطؤا عن الأعوام الماضية متأثرا بتراجع أسعار النفط.

في الوقت نفسه، تشهد وتيرة التضخم ركودا لاسيما في أسعار المواد الغذائية العالمية. ومن المفترض أن يساهم فتح المجال للاستثمار الأجنبي في السوق السعودية للأسهم في إنعاش الثقة ودعم أسعار الأصول. ومن المتوقع أن يشهد القطاع النفطي استقرارا خلال 2015 بعكس أدائه في 2014 بعدما نما بواقع 0,8٪ بدعم من زيادة الإنتاج النفطي وإنشاء محطة تكرير جديدة في الجبيل.

وبين التقرير ان الإنفاق الحكومي سيحافظ على قوته وسيستمر في دعم الاقتصاد المحلي على الرغم من التوقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد غير النفطي نتيجة انكماش البيئة المالية.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي نموا بواقع 4,5٪ إلى 4,6٪ خلال العامين 2015 و2016 مقارنة في 5,1٪ في العام 2014 مدعوما بالخطة الحكومية لتنويع مصادر الدخل والاستثمار التي تقدر قيمتها بنحو 1,1 تريليون دولار، والتي تهدف إلى إنعاش سوق العمل والطلب الاستهلاكي والقطاع الخاص. وتشير العديد من مؤشرات نشاط المشاريع وقطاع المستهلك إلى قوة القطاع غير النفطي. وحافظت مبيعات أجهزة نقاط البيع والسحوبات النقدية على معدلات نموها المرتفعة، حيث نمت في فبراير بواقع 42,5٪ و43,4٪ على أساس سنوي على التوالي.

كما حافظ المؤشر العام لمديري المشتريات البالغ 60,1 في مارس على مستوى يفوق 50,0 بفارق مريح، مع تسجيل شركات القطاع الخاص زيادات جيدة في كل من الطلبات الجديدة وطلبات التصدير والتوظيف، كما استمر نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالزيادة، على الرغم من اعتداله خلال الأشهر الـ 4 الأخيرة، ليسجل وتيرة قوية بلغت 11,4٪ على أساس سنوي في فبراير.

ومن المتوقع ان يحافظ معدل التضخم على وتيرته البطيئة في العام 2015 ليصل إلى 2,1٪ على أساس سنوي، وذلك بعد أن تراجع للشهر الخامس على التوالي في فبراير. وقد شهدت معظم الضغوط التضخمية في مؤشر السعودية لتكلفة المعيشة والإسكان والنقل تراجعا نسبيا. وبينما من المتوقع أن يتسبب مكون الإسكان في رفع الضغوطات التضخمية على المدى القريب والمتوسط نتيجة التراجع المستمر في عدد الوحدات السكنية المتوافرة، إلا أنه من المتوقع في المقابل أن يشهد معدل التضخم العام ركودا نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية وأسعار السلع، الأمر الذي سيساهم في اعتدال البيئة المالية والنقدية وتراجع تكلفة الواردات، وذلك على خلفية قوة الدولار الأميركي.

وبصفة عامة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العام 2,4٪ في المتوسط خلال العام 2015، وأن يسجل أيضا ارتفاعا طفيفا خلال العام القادم ليصل إلى 2,6٪. وعلى الرغم من تسجيل السعودية العجز المالي الثالث على التوالي منذ العام 2002، فقد أكدت السلطات السعودية نيتها الالتزام بحماية الاقتصاد من أثر تراجع أسعار النفط، وذلك بعد أن أعلنت عن ميزانيتها التوسعية للعام 2015، إضافة إلى حزمة جديدة من الإنفاق بقيمة 32 مليار دولار.

● باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»

عمار
AMAR

تعلن شركة عمار للتمويل والإجارة عن عقد جمعيتها العامة العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الخميس ٢٠١٥/٤/٢٣ في قاعة الاجتماعات "أ" بمبنى وزارة التجارة والصناعة وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال الآتي.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية
(للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١)

١) سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والموافقة عليه.
٢) سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٣) سماع تقرير السادة/ مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٤) المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.
٥) بيان مجلس الإدارة بالإجراءات التي تم توقيعها على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.
٦) اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.
٧) اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسادة/ أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.
٨) الموافقة على استقطاع عشرة بالمائة من الأرباح قبل التوزيعات وتحويلها إلى الاحتياطي القانوني.
٩) الموافقة على استقطاع عشرة بالمائة من الأرباح قبل التوزيعات وتحويلها إلى الاحتياطي الاختياري.
١٠) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (١٧٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/٦/٢٠١٣).
١١) الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
١٢) إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١.
١٣) الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٥ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها على أن يكون مراقبي الحسابات من المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.
١٤) تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية ٢٠١٥، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد - شارع الخليج العربي - هاتف / ٢٢٤٦٤٥٨٥ ، ٢٢٤٦٤٥٦٥ فاكس / ٢٢٤٦٤٥٦٧ وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة الكويتية للمقاصة.

والله الموفق ـــ
مجلس الإدارة

التجارية AL-TIJARIA
The Commercial Real Estate Co. ش.م.ك

إعلان توزيع أرباح
للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر إدارة الشركة التجارية العقارية ش.م.ك.ع ان تعلن للمساهمين الكرام عن بدء توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31

بنسبة 6% (بواقع 6 فلس لكل سهم)

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة
بتاريخ انعقاد الجمعية العامة بتاريخ 2015/3/29

وذلك اعتبارا من يوم الخميس الموافق 2015/4/9.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة
شرق - شارع الخليج العربي - بجانب مستشفى الأميري
برج أحمد - الدور الخامس - وحدة سجلات المساهمين.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس:
من الساعة 8:30 صباحا حتى الساعة 1:30 ظهرا

كما يرجى إحضار البطاقة المدنية الأصلية.
لمزيد من المعلومات ، هاتف 22464585 – 22464565

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة